مراجعة كتاب

تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الإقصائية

علي عبدالقادر علي

مراجعة كتاب
تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام والتنمية غير الإقصائية

تأليف: اللجنة الدولية حول النمو والتنمية
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي (2008)، واشنطن

The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development

Commission on Growth and Development
The International Bank for Reconstruction and Development
The World Bank (2008), Washington D.C

مراجعة: علي عبد القادر علي*

مقدمـــة

تشكّلت اللجنة الدولية التي قامت بتأليف هذا التقرير من 21 عضواً من قادة العالم (بمعنى أفراد تسنموا مناصب سياسية وإدارية ومالية مهمة في بلدانهم)، 16 منهم من الدول النامية (الهند، والبرازيل، وأندونيسيا، وتركيا، وشيلي، وسنغافوره، وكوريا الجنوبية، وبلوندا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، ومصر، وسنت كيتز ونيفيز، والمكسيك، والصين)، و 3 منهم من الدول المتقدمة (المملكة المتحدة، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية)، واثنان منهم من الأكاديميين الحائزين على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية (من الولايات المتحدة الأمريكية)، هما البروفسور روبرت سولو (الأب الشرعي لنظرية النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية والحائز على جائزة نوبل لعام 1987) والبروفسور مايكل سبنس (رئيس الفريق والحائز على جائزة نوبل لعام 2001).

يقع المحتوى الموضوعي للتقرير في 103 صفحة بالإضافة إلى ملحق إحصائي في 60 صفحة (ص 105-165)، اشتمل التقرير على لمحة عامة (ص 12-1)، ومقدمة (ص 13-16)، وأربعة أجزاء رئيسية هي: "النمو المرتفع والمستدام خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية" (ص 17-31)، و "عناصر السياسات في استراتيجيات النمو" (ص 33-69)، و "تحديات النمو في دول ذات ظروف معينة" (ص 71-84)، وأخيراً، "اتجاهات عالمية جديدة" (ص 85-103)[1].

* وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

يوضح الجزء الخاص بالشكر والتقدير (ص 171-180) أن ما لا يقل عن 315 فرداً قد ساهموا في إعداد التقرير، منهم حوالي 30 لمختلف أعمال السكرتارية، و 199 شاركوا في مختلف الاجتماعات التي ناقشت بعض جوانب التقرير، و 86 شاركوا في إعداد أوراق خلفية ودراسات قُطرية. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة أنه قد تمّ إعداد 43 ورقة خلفية ومذكرة حول مواضيع إعتبرتها اللجنة ذات صلة ببنود إختصاصها واشتملت على قضايا تتعلق بالتعليم والصحة والبنى الأساسية (9 أوراق)، والإنصاف والعدالة الاجتماعية (3 أوراق)، وقضايا الاقتصاد الكلي (10 أوراق)، والتوجهات الدولية الجديدة والتحديات (11 ورقة)، والمؤسسات والقيادة الرشيدة (4 أوراق)، والسياسات السكانية والحضرية (6 أوراق).

من جانب آخر، لاحظت اللجنة أن فهم العديد من القضايا التي تناولتها الأوراق الخلفية يمكن أن يتدعم من خلال دراسة حالات قُطرية وذلك في ظل إطار تحليلي تمّ تطويره لهذا الغرض تطلب استعراض تجربة النمو والإقلال من الفقر في كل حالة بهدف توضيح، أو تأكيد، أو تحدي النتائج التي توصّلت إليها الأوراق الخلفية. وقد تمّ إعداد 23 دراسة حالة غطت مختلف أقاليم العالم النامي: شرق آسيا والباسفيكي (7 أوراق)، شرق أوروبا ووسط آسيا (4 أوراق)، أمريكا اللاتينية والكاريبي (4 أوراق)، أفريقيا جنوب الصحراء (4 أوراق)، وورقتين لكل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا[2].

ولعل المرء ليس بحاجة إلى ملاحظة أن التفاصيل أعلاه تدلّ ليس فقط على الموارد المادية والبشرية التي توفّرت لهذا العمل، وإنما أيضاً على الحرص المهني والعلمي من جانب اللجنة الدولية للإحاطة ، قدر المستطاع، بالقضايا والتعقيدات التي تكشف هذه القضايا التي كلّفت بتناولها. ولاحظت اللجنة في مقدمة التقرير أن كلاً من البنك الدولي، ومؤسسة هيولت، وحكومات أستراليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة قد دعمت أعمالها[3].

في اتساق مع المفهوم العريض للتنمية على أنها عملية لتوسيع الخيارات التي يتمتع بها البشر، توضح اللجنة في مقدمة التقرير أنها تدرك بأن "النمو ليس هدفاً في حدّ ذاته وإنما هو وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات ، إلاّ أنه فوق كل اعتبار آخر، يُمثل النمو أحد أضمن السُّبل لعتق المجتمعات من إسار الفقر" (ص 13-14). على أساس من هذا الفهم، فقد تمّ التركيز على النمو المستدام لأنه "يخلق فرصاً للأفراد والمجتمعات" يصعب، وربما يستحيل، تحقيقها في غياب واستدامة النمو الاقتصادي (ص 15).

توضح مقدمة التقرير أن اللجنة قد فهمت أن بنود اختصاصها تتطلب القيام بتقييم الحالة المعرفية، والشواهد التطبيقية، حول كيفية تأسيس، واستدامة، النمو الاقتصادي السريع في الدول النامية، وتأملت أن يوفر تقييمها هذا إطاراً يمكّن صناع القرار في كل دولة نامية من تطوير استراتيجية للنمو تتوافق مع معطيات الدولة المعنية. في ما يلي إستعراض مكثف لأهم ما جاء في أجزاء التقرير واختتام ببعض الملاحظات.

النمو الاقتصادي المستدام

عرّفت اللجنة النمو المستدام على أنه معدّل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ، أو يفوق، 7 في المائة لمدة ربع قرن أو أكثر. ولاحظت أن مثل هذه المعدّلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لمضاعفة حجم إقتصادها كل عشر سنوات. على أساس من هذا التعريف، ومنذ عام 1950 وحتى عام 2005، تأهّلت 13 دولة للانضمام لنادي النمو المستدام هي : بتسوانا (بفترة نمو 1960-1997)، والبرازيل (1950–1980)، والصين (1961-2005)، وهونج كونج ، التابعة للصين (1960-1997)، وأندونيسيا (1966-1997)، واليابان (1950-1983)، وكوريا الجنوبية (1960-2001)، وماليزيا (1967-1997)، ومالطا (1963-1994)، وعُمان (1960-1999)، وسنغافورة (1967-2002)، وتايوان، التابعة للصين (1965-2002)، وتايلندا (1960-1997). وعلى الرغم من هيمنة الدول الآسيوية على هذه القائمة من الدول إلاّ أنها تضم ممثلين من معظم أقاليم العالم النامي.

وفي تحليلها لأنماط النمو في نادي الدول ذات النمو المستدام، فقد لاحظت اللجنة أن ستاً من هذه الدول قد حقّقت مستويات لدخل الفرد تساوي تلك في الدول المتقدمة، لعام 2005: هونج كونج (بمتوسط دخل حقيقي بلغ 29.9 ألف دولار)، واليابان (39.6 ألف دولار) ، وكوريا (12.2 ألف دولار)، ومالطا (9.6 ألف دولار)، وسنغافورة (25.4 ألف دولار)، وتايوان (16.4 ألف دولار) ، إلاّ أن عملية النمو في عدد كبير من الدول قد تراجعت ، خصوصاً في الدول ذات الدخل المتوسط (من أهمها البرازيل التي توقّف نموها المرتفع عام 1979 عند حدوث صدمة البترول الثانية). وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن هذا التراجع يعزى لأسباب معقدة لم يتم سبر غورها حتى الآن ولم تتم دراستها بالتعمق الذي تستحقه.

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هذه الدول في عدد كبير من المجالات، إلاّ أن اللجنة استطاعت استنباط خمسة مجالات للتشابه في ما بينها، وهي مجالات ربما كانت حاسمة في الحفاظ على معدّلات نمو مرتفعة نسبياً، ولفترات طويلة نسبياً. إشتملت مجالات التشابه على استغلال الفرص التي يتيحها الاقتصاد الدولي، والحفاظ على استقرار البيئة الاقتصادية التجميعية، وتحقيق معدّلات مرتفعة للادخار والاستثمار، وإتاحة أكبر قدر من الفرص لآلية السوق للقيام بتخصيص الموارد، ووجود حكومات ملتزمة وقادرة وذات مصداقية.

مهما يكن من أمر مجالات التشابه هذه، وما انطوت عليه من سياسات، فقد أثار التقرير العديد من علامات الاستفهام حول فنّ صياغة السياسات الاقتصادية في الدول النامية. فعلى الرغم من إمكانية فهم وتقدير أهمية مجالات التشابه التي تم استنباطها ، إلاّ أنه من الصعوبة بمكان معرفة إمكانية محاكاتها في مختلف الدول النامية. ويمكن تلخيص علامات الاستفهام هذه على النحو التالي (ص 29):

(1) توضح التجارب الناجحة للنمو الاقتصادي المستدام أن مثل هذا النمو يتطلب تحقيق معدّلات ادخار مرتفعة نسبياً. والاستفهام هو ما الذي ينبغي على الحكومات فعله لتحفيز السلوك الادخاري أو التدبير الاقتصادي؟

(2) توضح التجارب الناجحة، خصوصاً تلك في الدول المتقدمة، أن التركيبة المؤسسية التي تُعرف حقوق الملكية، وتفرض تنفيذ العقود، وتوفر المعلومات، تلعب دوراً محورياً في عمل آلية السوق، وتحقيق معدّلات نمو مرتفعة. إلاّ أن ضعف التركيبة المؤسسية في الدول النامية يُمثل أحد أهم خصائص تعريف هذه الدول، فكيف يتوقع إستجابة إقتصاديات هذه الدول لمبادرات السياسات بطريقة مشابهة لاستجابة إقتصاديات السوق الناضجة؟

(3) يُمثل عدم اليقين المتعلق باستجابة الاقتصاديات النامية للسياسات قدراً من عدم فهم النموذج الاقتصادي لمثل هذه الدول. إلاّ أنه متى ما تمّ التعرف على النموذج الاقتصادي الصحيح، فإنه يتوقع أن يتغير مع الزمن ، الأمر الذي يزيد من تعقيد الأمور لصناع السياسات التنموية، خصوصاً بعد إدراك أن الاقتصاد الذي ينمو بمعدّلات مرتفعة يشبه الهدف المتحرك. ماذا ينبغي على صُنّاع القرار أن يفعلوا في مثل هذه الحالات؟

يُناقش التقرير بقدر كبير من الاتقان الجدل الذي دار، ومازال دائراً، حول دور الحكومات في الدول النامية، وفي عملية إحداث التنمية، خصوصاً في ما يتعلق بالدعوة القائلة باستبعاد الدولة من النشاط الاقتصادي خوفاً من تعقيدات ظاهرة فشل الدولة مقابل ظاهرة فشل الأسواق. ويخلص التقرير إلى أنه في ظل عدم اليقين الذي يهيمن على طبيعة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، فإن المقاربة الملائمة لا تكمن فقط في محاولة تحديد حجم الدولة، وإنما في الدعوة إلى ترشيد عملها بطريقة مستمرة بالاستفادة من الأخطاء وبالتعلم من التجارب.

عناصر السياسات في استراتيجيات النمو

إستناداً على استعراض الحالة المعرفية في مجال النمو الاقتصادي الذي وفّرته الأوراق الخلفية، إعترفت اللجنة في بداية الجزء الثاني أن لا أحد يعرف على وجه الدقة "الشروط الكافية للنمو.. وبينما يمكن وصف خصائص الاقتصادات التي نجحت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه لا يمكننا بقدر كبير من الاطمئنان تسمية العوامل التي كانت حاسمة في تحقيق هذا النجاح" (ص 33).

على أساس تحليل تجربة النمو المستدام، إستنبطت اللجنة قائمة بعناصر للسياسات لأغراض تطوير إستراتيجيات النمو، بمعنى أنواع القيود التي تحدّ من الأداء التنموي لمختلف الدول، والتي يمكن استخدامها في صياغة استراتيجيات وطنية بعد الاتفاق على الأهمية النسبية لأي من هذه القيود والأولويات الوطنية الهادية للفعل التنموي حسب الظروف الخاصة بكل دولة. إشتملت القائمة على : تحقيق معدّلات مرتفعة

للاستثمار (بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في حدود حوالي 25% بما في ذلك الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم والصحة (في حدود 7 - 8% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الرغم من أن الإنفاق على هذه المجالات لا يُعدّ استثماراً في تقاليد حسابات الناتج القومي)؛ ونقل وتوطين التقنيات والمعارف، بمعنى تطوير القدرات المحلية لاستيعاب منتجات المعرفة والتقنيات الإنتاجية، خصوصاً من حول العالم؛ وتعزيز المنافسة في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد؛ ومراقبة أسواق العمل وآليات تطورها في إطار التحول الهيكلي؛ وتشجيع الصادرات وصياغة سياسات صناعية ملائمة؛ ومراقبة نظام سعر الصرف لضمان تشجيع الصادرات؛ وإدارة تدفقات رأس المال الأجنبي وانفتاح القطاع التمويلي؛ وتحقيق استمرار الاستقرار الاقتصادي؛ وتطوير القطاع التمويلي؛ وإدارة عملية الهجرة الداخلية والعناية بالاستثمار في المناطق الريفية؛ وصياغة سياسات تهدف إلى عدالة توزيع الثروة والدخل وتوسيع مساواة الفرص في المجتمع بطريقة مستمرة؛ وتحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم الجغرافية؛ وترشيد إستغلال الطاقة والعناية بالبيئة؛ وتطوير مؤسسات الحكم بغرض ضمان كفاءة الحكومة.

توضح القراءة المتأنية للتفاصيل المذكورة تحت كل عنصر من هذه العناصر أن اللجنة قد أوفت بعهدها المتعلق بتقييم الحالة المعرفية، بما في ذلك الشواهد التطبيقية، في مجال صياغة السياسات في الدول النامية، حيث قامت باستعراض الآثار المتوقعة لكل سياسة ومختلف التحفظات التي تُحيط بمثل هذه التوقعات. ولايعكس مثل هذا النقاش فقط حالة عدم اليقين حول الافتراضات النظرية للنماذج المستخدمة، وإنما يعكس أيضاً أهمية الأخذ في الاعتبار للظروف الابتدائية لكل قُطر على حدة. ويقيننا أن مثل هذه المقاربة العملية تقف على الطرف النقيض لما كان سائداً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، عندما كان يوصى بصياغة السياسات في الدول النامية على أساس نموذج إقتصادي واحد يصلح لكل زمان ومكان.

على الرغم من ذلك، فقد رأت اللجنة أنه ربما كان من المناسب التحذير من اتباع ما أسمته "بالأفكار السيئة"، التي ثبت بطلان توقعاتها حسب الخبرة العملية الطويلة، في صياغة السياسات الهادفة إلى تحقيق معدّلات نمو مرتفعة لمدة زمنية طويلة. إلاّ أن اللجنة قد سارعت مرة أخرى لتلاحظ أنه يمكن النظر في أمر تطبيق ما يُسمىّ بالسياسات السيئة حسب الظروف. هذا وقد ضمّت قائمة السياسات السيئة ما يلي : دعم أسعار الطاقة، والتوظيف في القطاع العام كملجأ أخير، وتقليل العجز في الموازنة العامة، والحماية طويلة الأجل للقطاعات، والتحكم الإداري في الأسعار، ومنع التصدير، والتغاضي عن الآثار البيئية، والتركيز على التوسع الكمي في التعليم، والتساهل في مراقبة القطاع المصرفي. ويلاحظ القارئ الحصيف أن هذه المجموعة من السياسات السيئة هي خليط من تلك التي عادةً ما توصف بالسياسات الشعبوية، وأخرى كان يُعتقد بأنها سياسات جيدة خلال هيمنة المؤسسات المالية الدولية على صياغة السياسات التنموية في الدول النامية خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

تحدّيات النمو في مجموعات دول معينة

إشتمل القسم الثالث من التقرير على نقاش لتحديات النمو في كل من أفريقيا جنوب الصحراء، والدول صغيرة الحجم، والدول الغنية بالموارد الطبيعية، والدول متوسطة الدخل.

وفي ما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء، لاحظ التقرير انتعاش النمو الاقتصادي الذي شهده الإقليم منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، والذي بلغ متوسط معدّل نموه حوالي 6 في المائة سنوياً. ويعزي التقرير هذا التطور الإيجابي إلى "السياسات الجزئية الجيدة، والإدارة المنضبطة للاقتصاد الكلي، وارتفاع حجم المساعدات الخارجية، والأسعار المرتفعة للصادرات" (ص 71).

ويلاحظ التقرير أن التحدّي الذي يواجه دول الإقليم يكمن في تحويل هذه الظروف المواتية إلى تحسّن قابل للاستدامة يستند على نمو فرص العمل وعلى تنويع قاعدة الاقتصادات الأفريقية . ولتحقيق مثل هذا، فإنه يتوجب أن "تزيد الدولة من اهتمامها بالهياكل التحتية، واتباع سياسات صناعية ملائمة، واتباع سياسات إقتصادية كلية تتوافق مع الحفاظ على سعر صرف تنافسي. ولتحقيق الأهداف بعيدة المدى، فإنه لا بدّ من صياغة إستراتيجيات للنمو الاقتصادي بمدى زمني لا يقل عن عشر سنوات" (ص 72-73).

في ما يخصّ الدول صغيرة الحجم (أكثر من 50 دولة على مستوى العالم بعدد سكان يقل عن مليوني نسمة، وبإجمالي عدد سكان يبلغ حوالي 20 مليون نسمة) لاحظ التقرير معاناتها من ثلاث نقائص هي عدم توفر خاصية إقتصاديات الحجم في الإنتاج وفي توفير الخدمات العامة، وارتفاع المخاطر الطبيعية (بفعل العواصف المدارية، والجفاف والبراكين)، والانعزال الجغرافي (لبعض وليس لكل الدول صغيرة الحجم). ولعلّ أهم ما جاء به التقرير في ما يتعلق بفرص النمو في ظل هذه النقائص، هو التوصية بأن تقوم مثل هذه الدول، متى ما كان ذلك ممكنا، بالتكامل الاقتصادي في ما بينها وذلك لأغراض "تقاسم عبء تقديم الخدمات العامة"، مع ملاحظة أن أنجح الطرق لمثل هذا التكامل تتطلب وحدة سياسية جزئية يكون حجز الزاوية فيها مبادئ الحكم الرشيد.

أما في ما يتعلق بالدول الغنية بالموارد الطبيعية (من خام الحديد إلى فول الصويا)، فقد تمت ملاحظة أنه ليس هنالك ما يمنع من تحقيق معدّلات نمو مرتفعة فيها (كما فعلت كل من بتسوانا والبرازيل، وعُمان، وأندونيسيا، وتايلندا الأعضاء في نادي النمو المستدام)، إلاّ أن مجموعة الدول هذه تُعاني من ظاهرة "المرض الهولندي" التي تعني من بين أشياء أخرى، إنهيار تنافسية قطاعات الصادرات السلعية، وبالأخص صادرات سلع الصناعات التحويلية التي لا تعتمد على الموارد الطبيعية، بسبب من تدفق عائدات الموارد الطبيعية وما يترتب عليه من مغالاة في سعر الصرف. ومن ثم يعني الاعتماد على الموارد الطبيعية صعوبة في تنويع الهياكل الإنتاجية. ويلاحظ التقرير أن مشكلة هذه المجموعة من الدول "لا تكمن في وجود الموارد الطبيعية في حدّ ذاتها، وإنما في كيفية التصرف في الإيرادات (الريوع) التي تترتب على الارتفاع المفاجئ في أسعارها (ص

80)". ويُناقش التقرير عدداً من عناصر السياسات الملائمة لمثل هذه الدول، ابتداءً من قرارات إرساء حقوق الاستكشاف والتطوير، مروراً بخيارات الاستهلاك والاستثمار والادخار.

في ما يخص مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، يلاحظ التقرير أن 7 دول من بين أعضاء نادي النمو الاقتصادي المستدام لم تتمكن من اللحاق بمرتبة الدول المتقدمة وظلّت كاقتصادات ذات دخل متوسط. وقد كان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو في هذه الدول لأسباب معقدة لم تتم دراستها ، وفهمها ، بالعمق المطلوب مقارنةً بمرحلة الانتقال من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط. وعلى الرغم من عدم الفهم هذا ، يُلاحظ أن "تطور الاقتصاد من مرحلة الدخل المتوسط إلى مرتبة الدخل المرتفع ينطوي على انتقال إلى هيكل إنتاجي كثيف استخدام رأس المال والمهارات ، وعلى نمو لقطاع الخدمات. ويترتب على ذلك أن يصبح الاقتصاد المحلي، مع ازدياد ثروته وحجمه، هو قاطرة النمو الاقتصادي" (ص 83). وتعني هذه الملاحظات أن دول الدخل المتوسط تحتاج إلى صياغة إستراتيجيات للنمو تعتمد على تخطيط يُعنى باستكشاف السيناريوهات المستقبلية للانتقال إلى مصاف الدخل المرتفع (كما فعلت كوريا الجنوبية خلال مسيرتها التنموية)، خصوصاً في ما يتعلق بصياغة السياسات الملائمة وتغييرها بطريقة مستمرة ومتناسقة.

الاتجاهات العالمية الجديدة

يستعرض الجزء الرابع من التقرير أهم الاتجاهات العالمية المؤثرة على الدول النامية في محاولاتها لتحقيق النمو الاقتصادي، والتي تقع خارج نطاق تحكم هذه الدول، لأنها تمثل مجموع سلوك عدد كبير من الدول الأخرى. وقد وصفت هذه الاتجاهات بأنها جديدة، لأنها لم تواجه دول نادي النمو الاقتصادي المستدام خلال الفترة 1950-2005.

تشتمل الاتجاهات الجديدة التي تمّ استعراضها على: قضية "التغير المناخي" وكيفية تأثيره على النمو وتأثره به؛ وقضية ارتفاع درجة عدم العدالة في توزيع الدخل في عدد كبير من الدول؛ وفي ما بينها؛ والانعكاس السلبي لذلك على ظاهرة العولمة؛ وهيمنة الصين والهند على مجالات التنافسية المتعلقة بالسلع التحويلية كثيفة استخدام العمالة وظاهرة انخفاض أسعار السلع التحويلية؛ وقضية فاعلية استراتيجيات النمو المعتمدة على الصادرات والتي تفرض نفسها في شكل معضلة أن ما يُفيد دولة معينة ليس بالضرورة أن يُفيد كل الدولة مجتمعة، وقضية ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة؛ والقضايا المتعلقة بنمو السكان والهيكل العمري للسكان؛ والهجرة الداخلية والخارجية؛ وقضية عدم التوازن على مستوى العالم، خصوصاً في ما يتعلق بالثروة والسلطة والمؤسسات الحاكمة فوق الوطنية.

كل واحدة من هذه الاتجاهات تفرض قيوداً حاسمة على جهود الدول النامية المتعلقة بتأسيس نمو إقتصادي مرتفع وقابل للاستدامة، وهي قيود خارجة عن نطاق تحكم كل دولة على حدة، مما يتطلب تعزيز التعاون على المستوى الدولي.

ملاحظات ختامية

كتب هذا التقرير بلغة سلسلة للغاية تمكن القارئ العادي من مطالعته دون عناء التعامل مع التعابير الفنية المستخدمة في الأدبيات المتخصصة في النمو الاقتصادي . وفي هذا الصدد يلاحظ أن رئيس الفريق، بروفسور مايكل سبنس، قد كان على حق حين امتدح محرر التقرير، السيد سايمون كوكس، بملاحظة أنه "من النادر أن يجد الشخص محرراً يفهم بعمق وشمولية منطق وهيكل الحجة، ثم يقوم بعد ذلك بالتعبير عنها ببساطة ووضوح وحيوية" (ص xi).

وعلى غير عادة التقارير التي تصدر عن البنك الدولي، لم يقم التقرير بالتبشير بسياسات بعينها في ما يتعلق بإطلاق عملية للنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة والحفاظ عليها لمدة طويلة نسبياً من الزمن. ويقينا أن هذه نفحة هواء منعشة بعد عقدين من الزمان من التبشير العقائدي بنوع السياسات المطلوبة في الدول النامية لتحقيق معدّلات مرتفعة من النمو، لم يترتب عليها في نهاية المطاف نمواً يُعتدّ به في معظم دول العالم النامي.

وبقراءة التقرير من وجهة نظر إقتصاديات التنمية، بمعنى دراسة إقتصاديات الدول النامية من منظور سعيها لتحقيق مستويات معيشية كتلك التي تتمتع بها الدول المتقدمة، فإنه يمكن تلخيص أهم رسائل التقرير في ما يلي :

(1) أن تحقيق معدّلات نمو إقتصادي مرتفعة، ولفترة زمنية طويلة نسبياً في الدول النامية، لا ينبغي أن يُعدّ معجزة ، وأن الحفاظ على مثل هذا النمو المرتفع يمثل تحدياً مستمراً خصوصاً في الدول متوسطة الدخل.

(2) أن تحقيق مثل هذا النمو يتطلب معدّلات مرتفعة نسبياً من الاستثمار، وما يترتب على ذلك من تراكم سريع لرأس المال، كما قالت بذلك نظرية إقتصاديات التنمية في عهدها الذهبي في خمسينات القرن الماضي. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق مثل هذا الهدف معدّلات استثمار مرتفعة في رأس المال البشري (من صحة وتعليم) في اتساق مع تعريف التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر.

(3) أن تحقيق معدّلات مرتفعة للنمو ولفترات طويلة نسبياً يتطلب تأسيس أُطر تخطيطية مقتدرة لاستكشاف القيود الحاكمة على عملية النمو حسب ظروف كل دولة على حدة، ولتقييم مختلف المسارات المستقبلية للاقتصاد، ولاستنباط أنجع السياسات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل دولة.

(4) أنه ، استناداً على الظروف الابتدائية لكل دولة، وعلى طبيعة القيود الحاكمة على عملية النمو، يمكن الاتفاق على حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لكل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد.

(5) أنه في مختلف مراحل التطور نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، يتوقع أن تلعب الدولة دوراً محورياً في عملية إحداث التنمية، وأن التحدي في ذلك لا يكمن فقط في حجم الدولة وإنما في كفاءتها واقتدارها.

وبعد، لعل تكوين اللجنة من شخصيات دولية ذات خبرة واسعة في مجال التنمية في مختلف الدول النامية قد أضفى على التقرير هذه الصبغة العملية العارفة، والتي كانت حكمتها المبطنة أنه في ما يتعلق بإحداث التنمية في الدول النامية فإنه عادةً ما يكون "أهل مكة أدرى بشعابها".

الهوامش

(1) يمكن الحصول على نسخة من التقرير من موقع اللجنة في الإنترنت www.growthcommission.org .

(2) تتوفر معظم هذه الأوراق في موقع اللجنة في «الإنترنت»: **www.growthcommission.org**.

(3) حسب إفادة بروفسور ويليام إيسترلي (في تعليقه على التقرير في صحيفة «الفاينانشيال تايمز» بتاريخ 28 مايو 2008) بلغت تكلفة إعداد التقرير 4 ملايين دولار.